المركز الدولي للحقوق والحريات

# التحديث الحقوقي الأسبوعي

## 12/7-18/7/2026

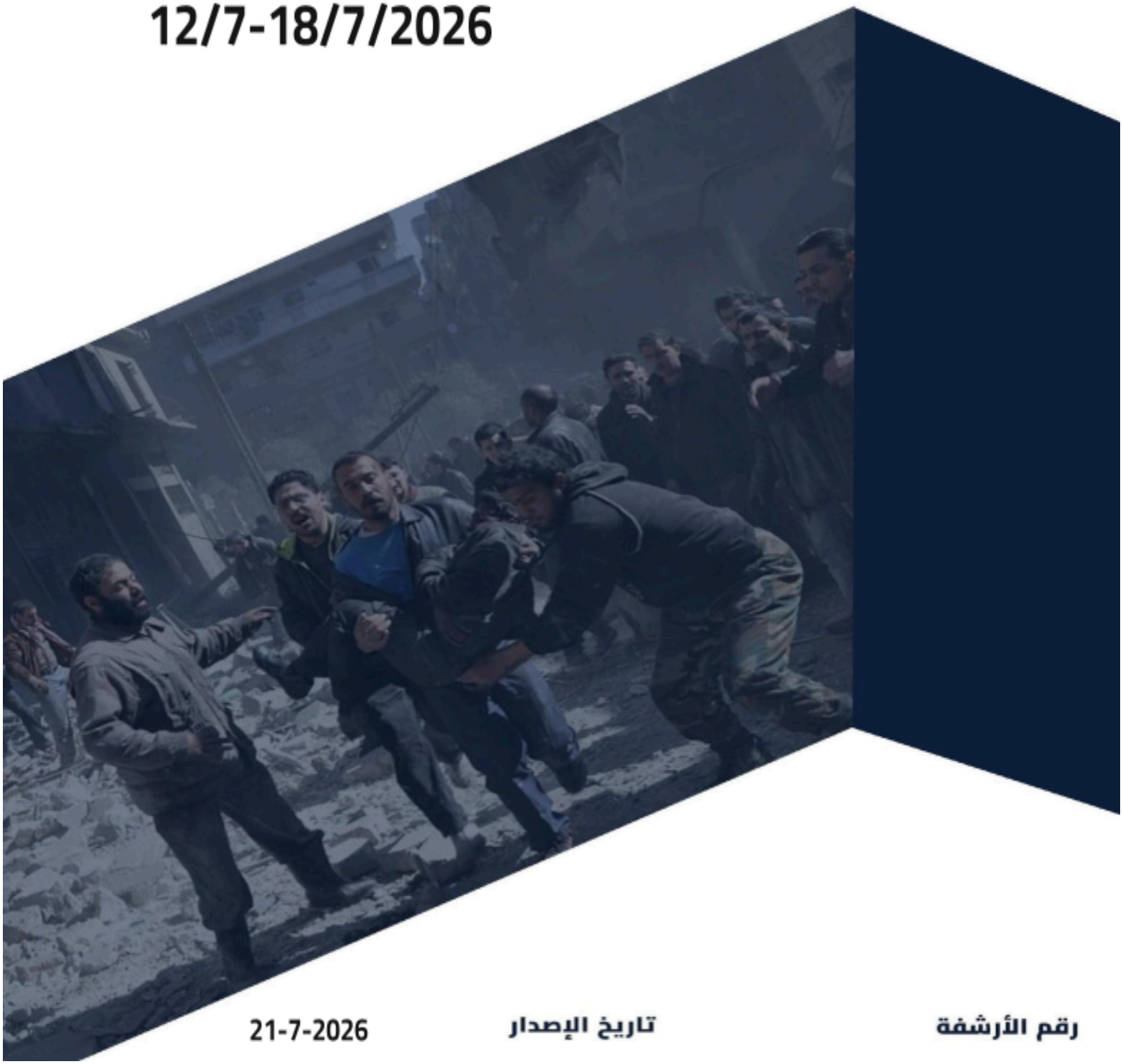

رقم الأرشفة

تاريخ الإصدار 21-7-2026

## الملخص التنفيذي:

كشف الأسبوع المرصود عن مشهد حقوقي معقد يتسم باستمرار الانتهاكات الممنهجة ضد الحقوق الأساسية، حيث تم توثيق **56** حدثاً موزعة بين انتهاكات حقوقية مباشرة، واعتداءات على السيادة، وتقصير في إنفاذ القانون, والنزاعات المسلحة.

**أهم المؤشرات المستخلصة:**

1. المس بالحقوق الغير قابلة للتصرف: سجل هذا الأسبوع استمراراً في انتهاك الحقوق "غير القابلة للاشتقاق"، لا سيما عبر توثيق حالات القتل خارج نطاق القانون و التعذيب, مما يؤشر إلى غياب الرقابة على مراكز الاحتجاز وتفشي سياسة الإفلات من العقاب.
2. ترسيخ واقع عسكري حدودي: شكلت انتهاكات السيادة في الجنوب السوري (القنيطرة ودرعا) نسبة كبيرة من إجمالي الأحداث، حيث تم رصد توغلات البرية وإقامة الحواجز الدائمة وتخريب الأعيان المدنية (الأراضي الزراعية)، مما يهدد الأمن الإنساني للسكان المحليين.
3. تآكل دولة القانون: برزت مؤشرات قوية على ارتفاع الانتهاكات الناجمة عن غياب دولة القانون و القصور المؤسسي, والإفلات من العقاب.

تظهر المؤشرات العامة ارتفاعا كبيرا بعدد القتلى والجرحى فضلا عن استمرار السلاح المنفلت والانتهاكات المرتبطة به ترويعا وتعديا ما يشير الى ضعف وقصور في البنية المؤسساتية ،كما تحيل المؤشرات العامة الى وجود بيئة هشة تفتقر الى الامان

## أولاً:المقدمة:

**فترة التوثيق: من 12 تموز 2026 (06:00) إلى 18 تموز 2026 (06:00)**

يرصد هذا التقرير الأسبوعي أبرز انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في سوريا خلال الفترة المذكورة، ويوثق الاعتداءات التي طالت المدنيين من قبل الجهات الفاعلة الرئيسية والجهات ذات الصلة. يهدف التقرير إلى تسليط الضوء على طبيعة الانتهاكات وتوزعها الجغرافي، وتحديد الجهات ذات المسؤولية القانونية عنها، إضافة إلى تقديم توثيق حقوقي وتحليل أولي لأثر هذه الانتهاكات على حياة المدنيين وسلامتهم، وفقاً للمعايير الدولية ذات الصلة.

**يلتزم التقرير بما يلي:**

الإطار القانوني والموقف العملياتي: تُظهر الوقائع المرصودة خلال هذا الأسبوع نمطاً ثابتاً و عالياً من الانتهاكات التي تمس "الحقوق غير القابلة للتصرف"، وعلى رأسها الحق في الحياة والحرية والأمان الشخصي المكفول بموجب المادة (6) و(9) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

- مبدأ التمييز والضرورة: رُصدت خروقات جسيمة لمبادئ القانون الدولي الإنساني في مناطق التداخل، حيث تعرضت الأعيان المدنية لهجمات لا تراعي "مبدأ التمييز" بين الأهداف العسكرية والمدنيين.
- المساءلة ودولة القانون : سجل خلل هيكلي في أجهزة إنفاذ القانون وقصور مؤسساتي على مستوى إجراءات العدالة كما استمرت عمليات القتل خارج نطاق القانون والاخفاء القسري ما يضع علامات استفهام على عمل الاجهزة المعنية

## ثانياً: تحليل المؤشرات البيانية

### 1. المؤشرات العامة:

| المؤشر | إجمالي الأعداد |
|---|---|
| القتلى | 25 |
| الجرحى | 38 |
| الترويع | 28 |
| انفلات السلاح | 19 |
| ألغام ومخلفات الحرب | 4 |
| الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري والتعذيب | 5 |

| | |
|---|---|
| انتهاكات حقوق الأطفال | 3 |
| التعدي على الملكيات والمنازل | 4 |
| تقييد الحريات والتجمع السلمي | 2 |

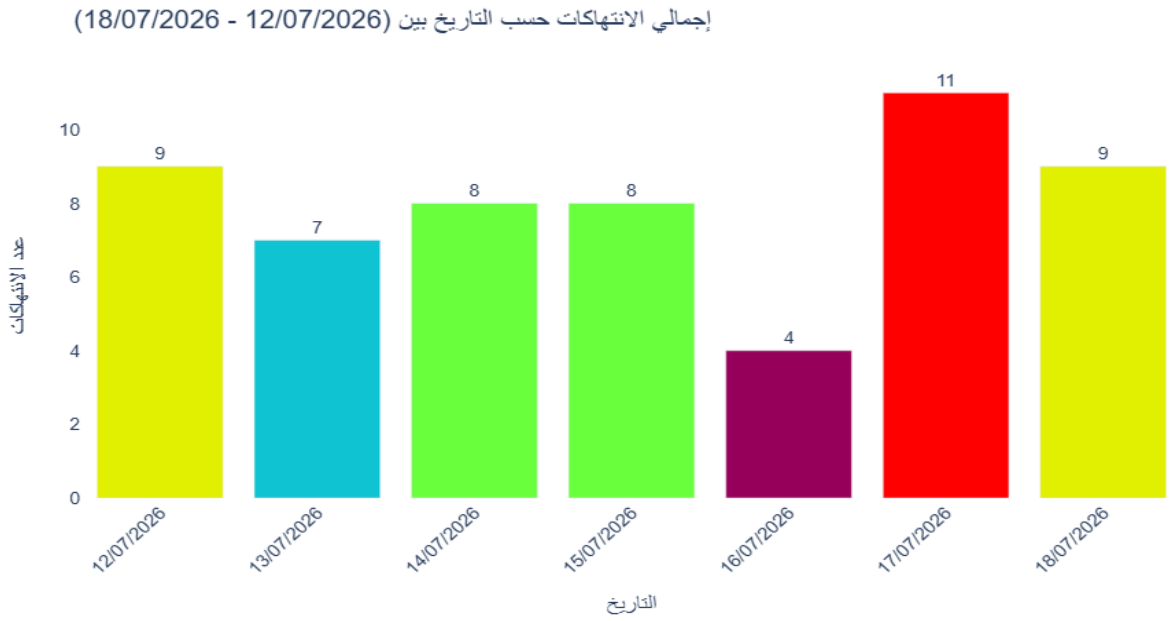


## 2. مؤشر التوزع الجغرافي (حسب المحافظات):

يوضح المخطط خريطة الانتشار الجغرافي للانتهاكات بين 12 و18 تموز 2026؛ حيث تصدرت محافظة "حلب" قائمة المناطق الأكثر تسجيلاً للخروقات بـ 11 حادثة، تلتها كل من "درعا" و"ريف دمشق" بـ 8 حوادث لكل منهما، ثم "حمص" بـ 7 حوادث، و"القنيطرة" بـ 6 حوادث. وفي المرتبة المتوسطة، تساوت محافظات "دير الزور"، "الحسكة"، "اللاذقية"، و"الرقة" بواقع 3 حوادث لكل منها، في حين انخفضت الأعداد في "دمشق" إلى حادثتين، واستقرت في كل من "السويداء" و"الحدود السورية التركية" عند حادثة واحدة لكل منهما.

يعكس الامتداد الجغرافي الواسع للانتهاكات لتركز ثقلها في حلب ودرعا وريف دمشق وحمص حجم الانتهاك الذي يعانيه المجتمع السوري. إن استمرار تسجيل درعا والقنيطرة معدلات انتهاكات عالية ما يشير الى وجود نهج إسرائيلي مستمر في توسيع اعماله في المنطقة الجنوبية. وإن انتقال مركز الثقل الأمني والانتهاكات نحو حلب وريف دمشق هذا الأسبوع يشير إلى حالة مستمرة من عدم الاستقرار، مما يمنع الأسر والعائلات من الشعور بالاستقرار ، ويجبرهم على التعايش مع مخاطر القصف، الانفلات السلاحي، والترويع المباشر. هذا التشتت الجغرافي لا يكتفي بتهديد السلامة الجسدية للمواطنين،

بل يجهز على البنى التحتية المتهالكة ويشل الحركة الاقتصادية، مشكلاً ضغطاً هائلاً على فرق الاستجابة الإنسانية والحقوقية الميدانية.

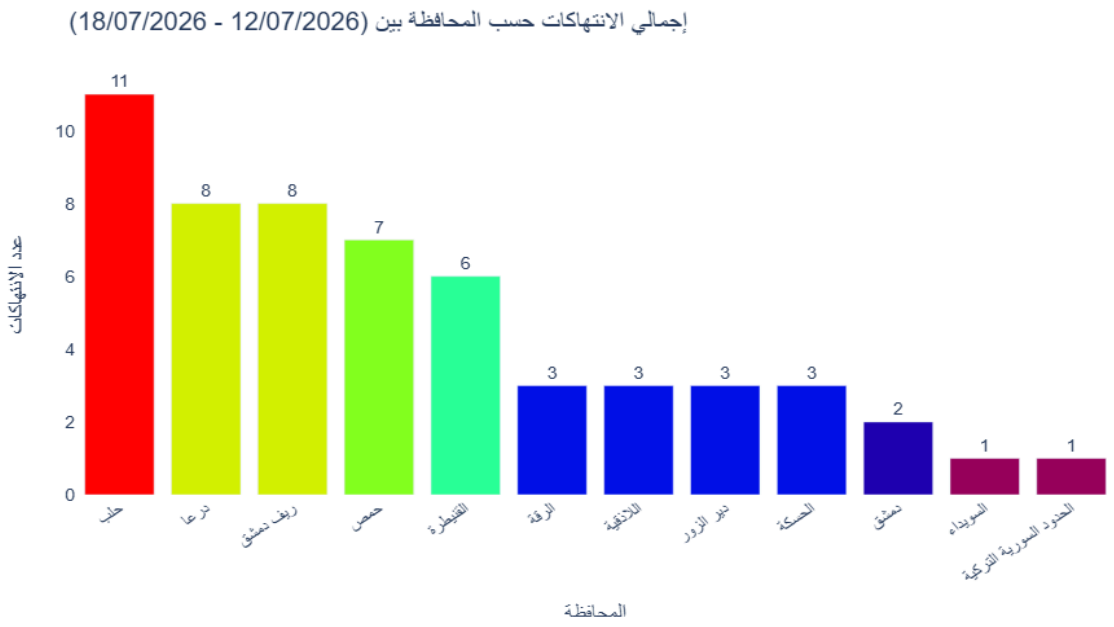


## 3. الجهات المنفذة:

يُظهر التوثيق توزيع المسؤولية التنفيذية عن الانتهاكات الـ 56 الموثقة هذا الأسبوع؛ حيث تصدرت "المجموعات المسلحة" غير النظامية القائمة بـ 14 حادثة. وحلت "الحكومة السورية" في المرتبة الثانية بمسؤوليتها عن 12 حادثة، يليهم مباشرة "الجيش الإسرائيلي" بـ 11 حادثة. و سجلت فئة "مدنيون" 9 حوادث، بينما سجلت فئة الجهات "غير المحددة" (المجهولون) 8 حوادث، لتستقر كل من فئتي "مؤثرون" و"الجيش التركي" في ذيل القائمة بحادثة واحدة لكل منهما.

يكشف هذا عن بيئة معقدة وشديدة العسكرة، يقع المدنيون في مركز استهدافاتها؛ إذ إن تقاسم المجموعات المسلحة والقوى الحكومية والعمليات العسكرية العابرة للحدود من الجيش الإسرائيلي العبء الأكبر من الانتهاكات يجسد تحول حياة السكان اليومية إلى ساحة مفتوحة للصراع وتصفية الحسابات. كما أن استمرار تسجيل 8 حوادث ضد جهات "غير محددة" يكرس حالة الإفلات الممنهج من العقاب؛ حيث ينشط الجناة في ظل العتمة الأمنية دون رادع، مما يضاعف من حالة العجز الحقوقي ويحرم الضحايا وعائلاتهم من أدنى فرص الوصول إلى العدالة أو الإنصاف القضائي.

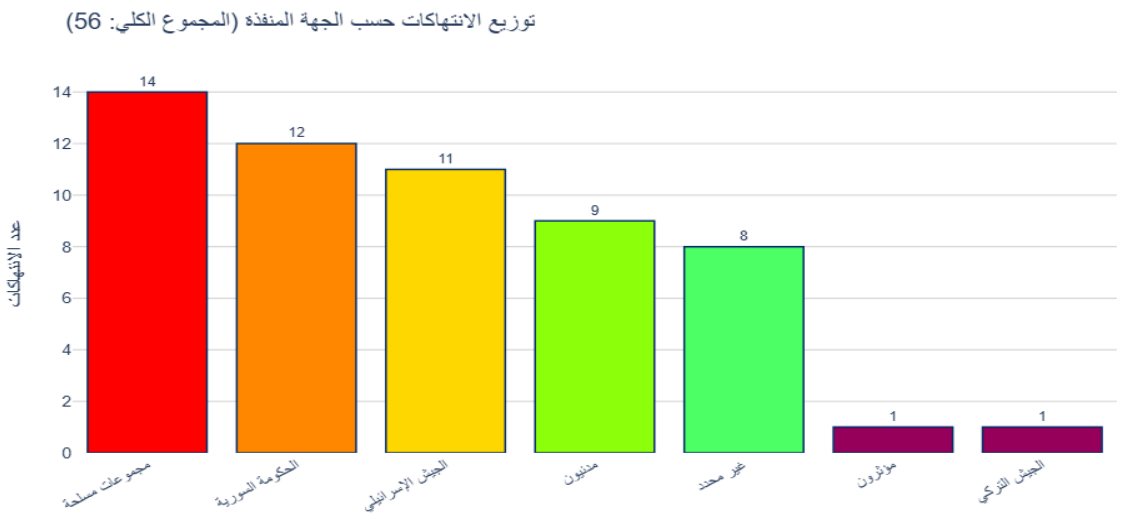


## 4.مؤشر نوع الانتهاك :

يُظهر المخطط هيمنة كاسحة وحادة لفئة "غياب دولة القانون" كأبرز مسبب للانتهاكات المسجلة خلال هذا الأسبوع، حيث سجلت 36 حادثة لتستحوذ وحدها على نسبة 64ز3 % من إجمالي الخروقات البالغ عددها 56 انتهاكاً. وتأتي فئة "انتهاكات السيادة" في المرتبة الثانية بواقع 12 حادثة وبنسبة 21.4 %، تليها "انتهاكات حقوق الإنسان" بـ 7 حوادث مسجلة نسبة 12ز5%، في حين يحلّ "خطاب الكراهية" في المرتبة الأخيرة بحادثة واحدة فقط تشكل نسبة 1.79 %من المجموع الكلي.إن ارتفاع نسبة حوادث غياب دولة القانون والمحاسبة لتتجاوز ما يقارب ثلثي الانتهاكات المرصودة يعكس حالة قصور مؤسسي في انقاذ القانون و المحاسبة, حيث تحول غياب المساءلة المؤسساتية إلى بيئة خصبة تتكاثر فيها الجرائم والانفلات السلاحي والترويع اليومي. وتزداد هذه المعاناة قسوة مع تزامن الفوضى الداخلية مع تصاعد خروقات السيادة والعمليات العسكرية الخارجية (12 حادثة)، مما يضع المجتمعات المحلية بين

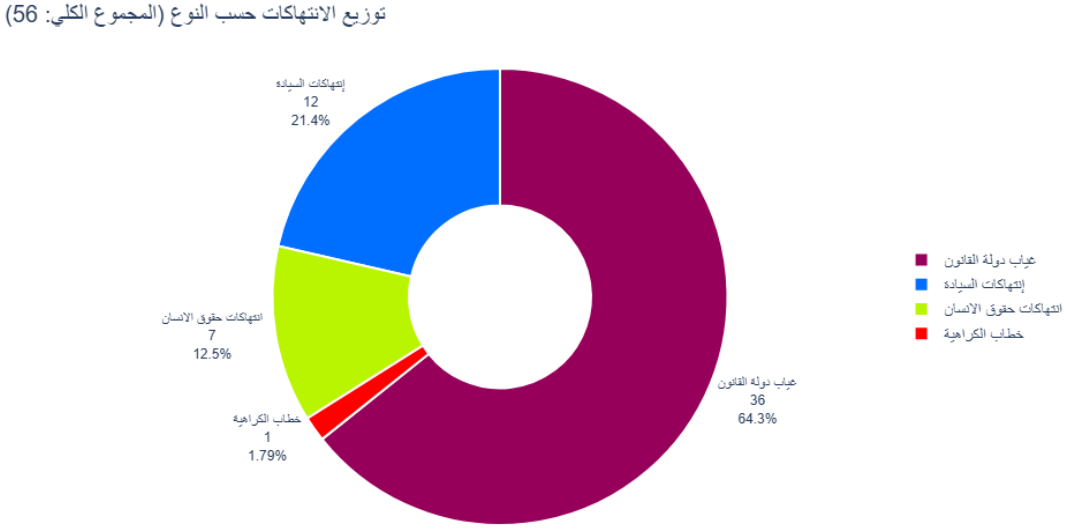

فكي كباش داخلي وخارجي يسلب الأسر حقها الأساسي في الأمان الشخصي والعيش الكريم، ويدفعها باستمرار نحو الذعر وتدمير سبل العيش وتفكيك النسيج المجتمعي.

## ثالثاً: التوصيات الختامية

تؤكد المشاهدات والبيانات الموثقة خلال هذا الأسبوع أن الإنسان في سورية لا يزال يدفع الثمن الأكبر من أمانه وكرامته وحقه الأساسي في الحياة. إن الصدمة الحقيقية لا تكمن فقط في خطورة الحوادث ذاتها، بل في ذلك الفراغ الأمني والقانوني المزمن المترافق مع القصور المؤسسي في معالجة هذه الأحداث, الأمر الذي يترك المدنيين بلا أي شبكة أمان أو ملجأ قضائي يحميهم، ليتحول الخوف من مجرد شعور عابر إلى حالة معيشية يومية تحاصر الأسر في منازلها وطرقاتها.إذ يجد الأهالي أنفسهم في مواجهة مخاطر متداخلة تتنقل بين انفلات السلاح الميداني، وترويع الأطفال والنساء، واقتحام حرمة المنازل، وصولاً إلى الاعتداءات العسكرية الخارجية التي تجبر العائلات على النزوح القسري وفقدان سبل العيش. إن استمرار هذا الواقع بلا محاسبة أو رادع للجهات المنفذة يهدد بتمزيق أواصر المجتمع وتجريد الأفراد من أملهم في الاستقرار، مما يجعل العمل الحقوقي والإنساني ضرورة أخلاقية ملحة لا تحتمل التأجيل لصون ما تبقى من الكرامة الإنسانية وحماية الأرواح.

**التوصيات المقترحة**

بناءً على هذه المعطيات الطارئة، نوصي بالتحرك الفوري عبر المسارات التالية:

1. إنهاء حالة الإفلات من العقاب وتفعيل المساءلة الجنائية: حث الهيئات الحقوقية واللجان المستقلة على فتح تحقيقات شافة ومستقلة لملاحقة مرتكبي الانتهاكات لا سيما الجرائم المسجلة ضد الجهات "غير المحددة" والمجموعات المسلحة لضمان عدم ضياع حقوق الضحايا وعائلاتهم.
2. تفعيل سلطة القانون ونزع السلاح العشوائي: اتخاذ خطوات ميدانية حازمة لضبط الانفلات السلاحي وتفكيك بيئات الفوضى الأمنية، بهدف إعادة تشكيل شبكة أمان قضائية ومجتمعية تحمي المدنيين وتصون حقهم الأساسي في السلامة الجسدية وحرمة المنازل.
3. حماية الفئات الأكثر هشاشة والحد من الترويع: تكثيف برامج الحماية النفسية والاجتماعية الموجهة للأطفال والأمهات والعائلات المنكوبة في مناطق النزاع الساخنة، ووضع حد لعمليات الاقتحام والترويع المنهجي التي تقوض الاستقرار الأسري.

4. وقف الخروقات العسكرية العابرة للحدود: مناشدة المجتمع الدولي والقوى الفاعلة بالضغط الفوري لوقف انتهاكات السيادة والعمليات العسكرية الخارجية (12 حادثة)، لمنع تفاقم موجات النزوح القسري وتجنب سقوط المزيد من الضحايا الأبرياء.
5. توجيه ودعم جهود الاستجابة الإغاثية جغرافياً: تكييف وتوجيه الدعم الإنساني والطبي العاجل لخطط الاستجابة الإنسانية في المحافظات الأكثر تسجيلاً للانتهاكات هذا الأسبوع للتعامل مع الآثار النفسية والمعيشية المباشرة للفوضى والانتهاكات المتكررة على السكان.
6. **إلى الهيئات القضائية والمنظمات الحقوقية المحلية والدولية:** العمل على توثيق كافة الحوادث والانتهاكات الناشئة عن غياب دولة القانون وانفلات السلاح، والضغط باتجاه بناء استراتيجيات شاملة للعدالة الانتقالية ومكافحة سياسة الإفلات من العقاب لضمان حقوق الضحايا.

## ملحق:

يهدف هذا الملحق إلى توثيق وتحليل الانتهاكات الماسة بسيادة الجمهورية العربية السورية خلال الفترة الزمنية التي يغطيها التقرير، وذلك وفق قواعد القانون الدولي العام والقانون الدولي الإنساني، و بالاستناد إلى الوقائع الموثقة من مصادر خضعت لعمليات التحقق والمراجعة.

قام الجيش الإسرائيلي في الأسبوع الفائت ب 11 حادثة هذا الأسبوع عدداً من الإنتهاكات في محافظتي القنيطرة ودرعا توزعت كالتالي: 6 في محافظة القنيطرة و 5 أحداث في محافظة درعا .

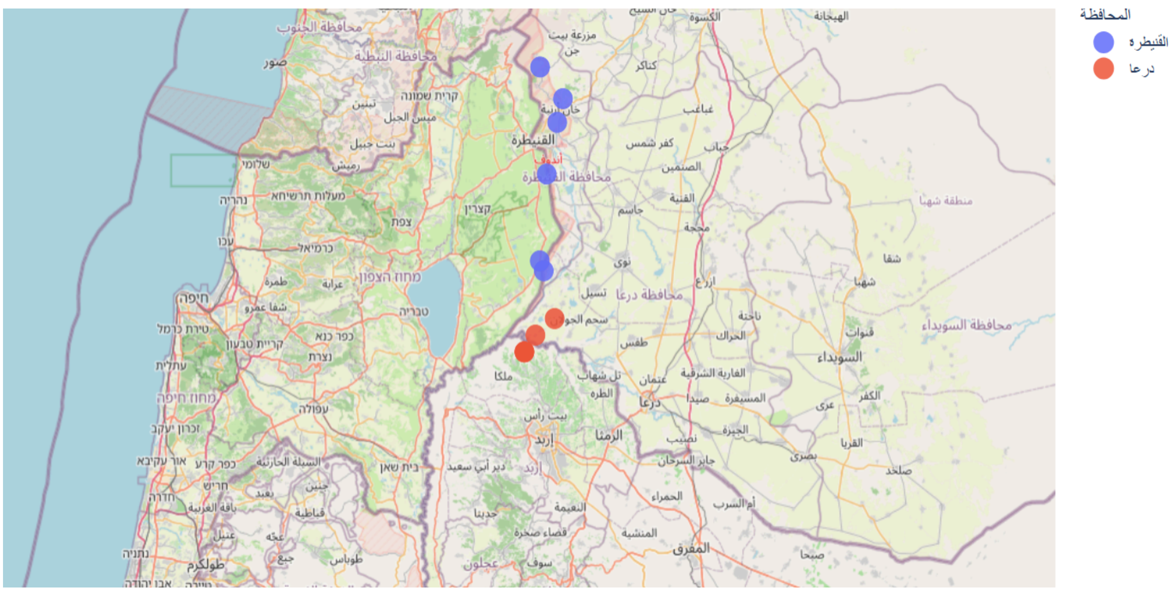

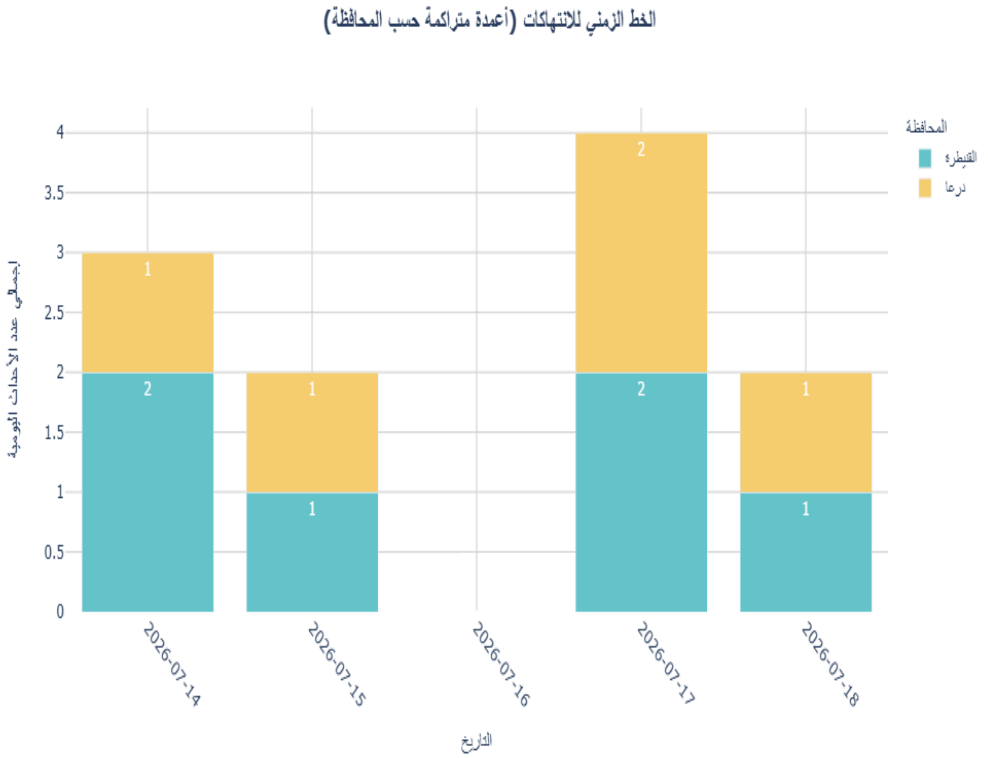


## المؤشرات الإنسانية

شهدت المنطقة الحدودية في جنوب سوريا (محافظتي درعا والقنيطرة) خلال الأسبوع الثالث من شهر يوليو 2026 تموز تصعيداً إسرائيلياً ممنهجاً يمثل خرقاً صارخاً للسيادة السورية واتفاقية فض الاشتباك لعام 1974؛ حيث تمثلت هذه الانتهاكات العسكرية الإسرائيلية في ريفي درعا والقنيطرة طابعاً تصعيدياً مباشراً هدد حياة المدنيين وممتلكاتهم. تميزت هذه الفترة بتوغلات برية متكررة باستخدام الآليات العسكرية والمدرعات والجرافات في مناطق مثل البصالي، ومعرية، وسد رويحينة، ترافقت مع إقامة حواجز عسكرية قطعت أوصال الطرق وقيدت حركة الأهالي، لا سيما بين خان أرنبة وأوفانيا. وتطورت الاعتداءات لتشمل هجمات مسلحة مباشرة، حيث استُهدفت منازل المدنيين في قرية معرية بالرصاص والرشاشات الثقيلة، وتم تسجيل قصف بقنبلة من طائرة مسيرة بالقرب من الأهالي بين عابدين ومعرية. وعلى صعيد الخسائر البشرية والانتهاكات المباشرة بحق الأفراد، وثقت البيانات حادثة اعتقال تعسفي طالت شاباً مدنياً من أبناء قرية المعلقة بريف القنيطرة، وذلك بعد توغل قوة عسكرية وإقامتها حاجزاً مؤقتاً في القرية، ليتم الإفراج عنه لاحقاً بعد احتجازه وترويعه.

تظهر هذه البيانات عملا ممنهجا من قبل قوات الجيش الاسرائيلي لترسيخ واقع ميداني جديد وخلق منطقة عازلة في جنوب سورية ما يعني إنهاء اتفاقية فصل القوات من الجانب الإسرائيلي، ما يعد خرقا

للاتفاقيات الدولية والقانون الدولي وقضما متدرجا لمزيد من الأراضي وتقويض حماية المدنيين وتهديدهم المباشر وإضعاف شعورهم بالأمان.